القطاع المصرفي يرسّخ موقعه كأكبر موظف للمواطنين في «الخاص»

11452 مواطناً ومواطنة يعملون في البنوك.. «التكويت» يواصل الصعود

«المركزي» يدفع نحو توطين نوعي لا عددي.. وتأهيل الكويتيين للمناصب القيادية والفنية والإدارية

أحمد مغربي

واصل القطاع المصرفي الكويتي تعزيز دوره كإحدى أبرز بوابات التوظيف أمام الكفاءات الوطنية، إذ أظهرت أحدث الإحصاءات الفصلية الصادرة عن اتحاد مصارف الكويت ارتفاع إجمالي عدد العمالة الوطنية في القطاع المصرفي إلى 11452 مواطناً ومواطنة بنهاية يونيو 2026، بما يعكس استمرار البنوك في توسيع حضور الكوادر الكويتية والاستثمار في رأس المال البشري الوطني.

ويكتسب الرقم الجديد أهمية إضافية في ضوء وصول نسبة العمالة الوطنية في القطاع المصرفي إلى 79٪ بنهاية مارس 2026، وفق بيانات اتحاد مصارف الكويت، وهي نسبة تؤكد أن التوطين في البنوك تجاوز منذ سنوات مرحلة الوفاء بالحدود التنظيمية إلى بناء قاعدة واسعة من الكفاءات الوطنية داخل المؤسسات المصرفية.

وتكشف البيانات عن تحول كبير في هيكل العمالة المصرفية على المدى الطويل، إذ كان عدد الكويتيين العاملين في البنوك يبلغ 1543 موظفاً في عام 2000، قبل أن يتجاوز 11 ألفاً بنهاية مارس 2026، بما يعكس اتساع قدرة القطاع على استيعاب العمالة الوطنية خلال أكثر من عقدين، كما تشير بيانات سوق العمل التي تناولت أرقام اتحاد مصارف الكويت إلى أن العاملين في القطاع المصرفي يمثلون نحو ربع العمالة الوطنية في القطاع الخاص المسجلة لدى الهيئة العامة للقوى العاملة، باستثناء القطاع النفطي والعاملين على الباب الخامس.

ولا تقتصر جهود البنوك على توفير الوظائف المباشرة، إذ كشف اتحاد مصارف الكويت عن أن إجمالي مساهمات البنوك المحلية في دعم العمالة الوطنية وتشجيع الكويتيين على العمل في القطاع الخاص بلغ نحو 380 مليون دينار خلال الفترة من 1992 حتى نهاية 2025، بما يعكس امتداد دور القطاع في دعم سياسة التوظيف الوطني إلى جانب استقطاب الكفاءات داخل البنوك نفسها. ويستند هذا المسار إلى إطار رقابي واضح يقوده بنك الكويت المركزي، إذ تنص المادة 71 مكررا من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية على ألا تقل نسبة العمالة الوطنية في البنك عن 50٪ من مجموع العاملين فيه أو عن النسبة التي يحددها مجلس الوزراء وفقاً لقانون دعم العمالة الوطنية، أيهما أكبر، كما تتضمن التعليمات الرقابية للبنوك المحلية تعليمات مستقلة بشأن نسبة العمالة الوطنية.

لكن توجهات بنك الكويت المركزي تتجاوز تحقيق النسب العددية إلى رفع نوعية التوطين وتوسيع وجود الكويتيين على مختلف المستويات الوظيفية، إذ سبق أن أكد أهمية زيادة حضور الكفاءات الوطنية في الوظائف العليا، وتأهيل وتدريب العمالة الوطنية لتولي الوظائف بمختلف المستويات الإدارية، مع فتح المجال أمام التخصصات التي يحتاج إليها القطاع وتقليل الاعتماد على شركات توفير العمالة لسد الاحتياجات الداخلية، ووصف «المركزي» القطاع المصرفي بأنه أكبر موظف للعمالة الوطنية في القطاع الخاص.

وفي الاتجاه نفسه، أصدر بنك الكويت المركزي تعميما للبنوك المحلية شدد فيه على توطين الوظائف في الإدارات العليا والوسطى وإعطاء الكوادر الوطنية الأولوية في شغل الوظائف القيادية الفنية والإدارية، بالتوازي مع تدريبها وتأهيلها لشغل تلك المواقع، بما يجعل سياسة التكويت أكثر ارتباطا بالمسار الوظيفي والترقي إلى مواقع الإدارة وصناعة القرار، وليس بمجرد زيادة أعداد الموظفين الكويتيين. ويمتد الحضور الوطني كذلك إلى العنصر النسائي، إذ أظهرت أحدث بيانات اتحاد مصارف الكويت المتاحة بنهاية مارس 2026 أن الكويتيات يشكلن 86٪ من إجمالي النساء العاملات في القطاع المصرفي، في مؤشر إلى اتساع قاعدة مشاركة المرأة الكويتية داخل البنوك ووجودها في مستويات وظيفية وقيادية مختلفة.

إستراتيجية رابعة لـ «أسواق المال» تمتد من السنة المالية الحالية حتى 2030ـ2031.. و3 مراحل من الإعداد أنجزت

الكويت ترسم خريطة تطوير سوق المال لأربع سنوات مقبلة

تطوير منظومة السوق وتشريعات حديثة وإدراجات نوعية واستثمار مؤسسي ضمن الأهداف الإستراتيجية

أحمد مغربي

تمضي الكويت قدما في استكمال مسار تطوير سوق المال ضمن توجهاتها الرامية إلى تحديث المنظومة الاقتصادية والمالية ومواكبة التحولات المتسارعة التي تشهدها الأسواق محليا ودوليا، عبر مرحلة جديدة تقوم على تطوير البنية التحتية للسوق، وتحديث الأطر التشريعية والتنظيمية، وتوسيع نطاق الأدوات والمنتجات الاستثمارية، إلى جانب تحفيز الإدراجات النوعية وتشجيع الاستثمار المؤسسي، بما ينسجم مع توجهات رؤية دولة الكويت 2035.

وتتجه الكويت خلال المرحلة المقبلة إلى رسم خريطة تطوير تمتد لأربع سنوات مالية حتى 2030ـ2031، تستكمل من خلالها ما تحقق في منظومة سوق المال، بالتوازي مع مشروعات تستهدف تطوير المنتجات المالية والبنية التقنية والتنظيمية والخدمات المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية، وتعزيز الاستفادة من التحول الرقمي والتقنيات الحديثة، بما يواكب الاتجاهات الحديثة في أسواق المال. وتقود هيئة أسواق المال هذا المسار من خلال إعداد استراتيجيتها الرابعة للسنوات المالية 2027ـ2028 إلى 2030ـ2031، والتي تستهدف تعزيز كفاءة دورها الرقابي والإشرافي ومواكبة المتغيرات المتسارعة في أسواق المال محليا ودوليا. وتولى إعداد الاستراتيجية فريق داخلي متخصص من كوادر الهيئة الوطنية، بما يعكس نهج الهيئة في الاعتماد على قدراتها المؤسسية وتطبيق أفضل الممارسات المهنية في مجال التخطيط الاستراتيجي. كما بدأت أولى مراحل إطلاق الاستراتيجية بورشة عمل داخلية جرى خلالها التأكيد على أهمية توحيد الرؤى ومشاركة جميع الوحدات التنظيمية في الهيئة في صياغة مكوناتها. وقطعت «أسواق المال» بالفعل شوطا مهما في إعداد الاستراتيجية الرابعة، إذ أنجزت ثلاث مراحل من عملية الإعداد، وبدأت المرحلة الأولى بتقييم شامل للوضع الراهن شمل مسحا بيئيا داخليا وخارجيا واسع النطاق، بهدف تحليل واقع الهيئة عبر مجموعة من الأدوات والمنهجيات الاستراتيجية المتقدمة، إلى جانب استشراف فرص التطوير المستقبلية.

واللافت أن هذه المرحلة شهدت مشاركة أكثر من 80 جهة محلية ودولية جرى تصنيفها ضمن أربع فئات رئيسية من أصحاب المصلحة، في إطار التفاعل الواسع الذي شهدته مرحلة تقييم الوضع الراهن. وانتقلت الهيئة في المرحلة الثانية إلى صياغة التوجهات والركائز والأولويات الاستراتيجية، بما يعكس تطلعات الهيئة ومتعاملي أنشطة الأوراق المالية، وبما ينسجم مع الأدوار القانونية للهيئة ورؤية دولة الكويت 2035 ومبادئ ومعايير المنظمات الدولية ذات الصلة. أما المرحلة الثالثة، فشهدت ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى خطط تنفيذية قابلة للتطبيق، إلى جانب إعداد خطط التمكين التقنية والتنظيمية وبرامج التدريب ومواءمة الهيكل التنظيمي والاختصاصات والعمليات، بما يكمل جاهزية التطبيق فور انتهاء الاستراتيجية الحالية.

وتشير الأهداف الاستراتيجية التي تعتمد عليها الهيئة في مسارها التطويري إلى أن تنمية أسواق المال تشمل تطوير منظومة السوق، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية وفق الاتجاهات الحديثة في أسواق المال، وتحفيز عمليات الإدراج النوعية في السوق المالي، إلى جانب تشجيع الاستثمار المؤسسي.

كما تشمل الأهداف تعزيز التعاون المحلي والإقليمي والدولي، ورفع مستوى الوعي والمعرفة في المجال الاستثماري والقانوني وأمن المعلومات لكل شرائح المجتمع، وتحسين الكفاءة والفعالية التنظيمية والإجرائية. ويمتد المسار الاستراتيجي مراحل متقدمة، ومن أبرزها مشروع تأهيل المنتجات المالية المستحدثة، إذ أعدت الهيئة، بالتعاون مع الجهات المعنية، المسودات الخاصة بالتشريعات اللازمة للسندات والصكوك وصناديق المؤشرات المتداولة ETFs، بعد تضمين بعض ملاحظات الجهات التي شاركت في استطلاع الرأي، فيما كان العمل جاريا لاعتماد المسودات النهائية الخاصة بهذه الأدوات الاستثمارية والتمويلية.

وتضع الهيئة هذه الأدوات ضمن مشروع «تأهيل المنتجات المالية المستحدثة» في إطار برنامج تطوير منظومة سوق المال، فيما لم تحدد البيانات المتاحة في هذه المرحلة مواعيد نهائية لإطلاق تلك الأدوات أو مستهدفات كمية مرتبطة بها. وفي الجانب الفني، أنجزت الهيئة منظومة كيانات البنية التحتية للسوق SSF وCSD وCCP ضمن برنامج تطوير منظومة سوق المال بتاريخ 13 يوليو 2025، مع استيفاء جميع مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة.

وسبق إطلاق الجزء الثاني من المرحلة الثالثة من برنامج تطوير منظومة السوق إجراء 31 اختبارا موسعا للسوق خلال الفترة من 31 مايو 2022 إلى 16 مارس 2025، إضافة إلى اختبارات فنية أخرى للتأكد من جاهزية الأنظمة التقنية لدى الأطراف المعنية. وشمل التطوير التنسيق مع بنك الكويت المركزي بشأن إتمام التسوية النقدية لتداولات الأوراق المالية من خلال بنوك التسوية ونظام البنك المركزي، فضلا عن اعتماد القواعد والمستندات التنظيمية اللازمة للشركة الكويتية للمقاصة والشركة الكويتية للإيداع المركزي وقواعد الحوكمة للشركة الكويتية للمقاصة.

كما شهدت المرحلة منح أول ترخيص لنشاط وكالة المقاصة لتقديم خدمة الوسيط المركزي CCP للشركة الكويتية للمقاصة، إلى جانب توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وشركاتها التابعة ضمن أعمال تأهيل كيانات البنية التحتية. وامتد التطوير إلى مقدمي خدمات الأوراق المالية، حيث وضعت الهيئة شروط وضوابط الترخيص ومعايير ممارسة نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية، كما راجعت طلبات ترخيص النشاط المقدمة من الوسطاء المسجلين وفق الآلية المعتمدة. وفي مشروع آخر، نفذت الهيئة 8 اختبارات موسعة للسوق شملت اختبارات للحسابات الفرعية لدى الأشخاص المرخص لهم بمزاولة نشاط مدير محفظة الاستثمار، بمشاركة أغلب مديري محافظ الاستثمار وجميع الأطراف ذات العلاقة، وأفضت تلك الاختبارات إلى مواءمة نظام الرقابة الآلي مع تغييرات الحسابات الفرعية، قبل إطلاق المشروع على مراحل امتدت بين يوليو وسبتمبر 2025.

ويشكل التحول الرقمي أحد مكونات الإطار الاستراتيجي للهيئة، إذ يندرج «توظيف واستغلال ممكنات التحول الرقمي والتقنيات الحديثة في أعمال الهيئة» ضمن أهداف التمكين المؤسسي. وفي الوقت نفسه، كانت الهيئة تعكف على مراجعة استراتيجية لتقييم «استراتيجية التحول الرقمي» بهدف الوقوف على المتغيرات والمستجدات التي يتوجب إجراؤها في ضوء توجهات الدولة المتعلقة بمواكبة وتيرة التطور التكنولوجي العالمي وأبرز توجهاته ذات الصلة. وتجمع الاستراتيجية الرابعة بذلك بين تطوير منظومة السوق، وتحديث الأطر التشريعية والتنظيمية، وتحفيز الإدراجات النوعية وتشجيع الاستثمار المؤسسي، واستكمال تطوير المنتجات المالية والبنية التحتية، إلى جانب التمكين التقني والتنظيمي وتطوير القدرات البشرية والتحول الرقمي، لتشكل هذه المحاور مجتمعة ملامح المرحلة المقبلة من تطوير سوق المال الكويتي حتى 2030ـ2031.

أكثر من 80 جهة محلية ودولية شاركت في مرحلة تقييم الوضع الراهن واستشراف فرص التطوير

كذلك إلى تنمية قدرات وموارد الهيئة البشرية وتحسين بيئة العمل الداخلية، وتعظيم الاستفادة من قدرات وموارد الهيئة المالية بالشكل الأمثل، وتوظيف واستغلال ممكنات التحول الرقمي والتقنيات الحديثة في أعمال الهيئة.

السندات والصكوك وصناديق المؤشرات المتداولة ضمن مشاريع تطوير منظومة سوق المال

وبذلك، لا تقتصر الاستراتيجية الرابعة على صياغة توجهات للسنوات المقبلة، وإنما ترتبط بمسار تنفيذي يجمع بين تطوير منظومة السوق ومنتجاته وخدماته وبنيته التحتية، وبين تطوير القدرات التقنية والتنظيمية والبشرية للهيئة. وتأتي الاستراتيجية المقبلة على قاعدة من مشروعات تطوير السوق التي قطعت الهيئة فيها

التحول الرقمي والتقنيات الحديثة وتطوير القدرات البشرية ضمن مسار التمكين المؤسسي